المطلب السابع والعشرون

من ضوابط إحصاء الأسماء الحسنى الإطلاق
ودلالة الاسم على الوصف

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد.

فقد دارت محاور المطلب السابق حول ضابطين من ضوابط إحصاء الأسماء الحسنى، وهما ثبوت النص بعلمية الاسم، وبينا الدليل على أنه يلزم لإحصاء الأسماء ثبوت النص، وأنه لابد في التوقيف وثبوت النص من الأخذ بالقرآن والسنة معا، وأنه لابد من الأخذ بقواعد المحدثين لقبول الحديث أو رده، كما بينا أنه لا يصح أخذ الأسماء التوقيفية من القرآن دون السنة كما فعل بعض أهل العلم من السلف والخلف، ثم تناولنا الأسماء المشتهرة التي لم تتوافق مع الشرط الأول، وكذلك الأسماء التي ذكرها بعض العلماء.

وبينا الدليل على أنه يلزم لإحصاء الأسماء الحسنى علمية الاسم، وهل الجميل اسم من أسماء الله ﷻ أو وصف من أوصافه؟ ثم علمنا أن كثيرا من الأسماء المشتهرة هي أفعال وأوصاف لا يصح تسمية الله بها، ولا يجوز قطعا تسمية الله ﷻ باسم الضار الموجود في الأسماء المشتهرة، وأنه اسم يدل على النقص، ولا يجبره إضافته للنافع .

وفي هذا المطلب بإذن الله نتناول الحديث عن ضابطين آخرين من ضوابط إحصاء أسماء الله الحسنى، وهما شرط الإطلاق وشرط دلالة الاسم على الوصف، وذلك من خلال المحاور التالية:

- **الدليل على أنه يلزم لإحصاء الأسماء الإطلاق .**

من الضوابط الأساسية اللازمة لإحصاء الأسماء الحسنى أن يرد الاسم في سياق النص مطلقا، يفيد المدح والثناء على الله بنفسه دون إضافة مُقَيِّدة أو قرينة ظاهرة، فالإضافة توجب ذكر الاسم مقرونا بقيده كما ورد في سياقه، ولو أطلق المقيد قد يتطرق إليه احتمال النقص.

هذا بخلاف الاسم المطلق الذي يدل على الحسن والكمال حيثما ذكر بلا قيد أو شرط، فلا بد في تتبع الأسماء وإحصائها من مراعاة شرط الإطلاق والتقييد، وتقديم ما دل على الحسن بإطلاق على ما دل عليه بتقييد، فما أطلقه الله وسوله ﷺ من الأسماء أطلقناه، وما قيداه قيدناه.

ولا يحق لأحد أن يتدخل بعقله في أسماء الله ﷻ فيطلق المقيد ويفصل المضاف بحجة أنه رأى في الإطلاق كمالا ولم يجد فيه نقصا؛ لأن الأسماء توقيفية على النص، والله ﷻ أمرنا بذكره كما هدانا، ولم يأمرنا بذكره كما رغبنا نحن بعقولنا وأهوائنا فقال: ﴿وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡ﴾ البقرة:١٩٨ .

والله ﷻ قال: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَاۖ وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ أَسۡمَٰٓئِهِۦۚ سَيُجۡزَوۡنَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴿١٨٠﴾ ﴾ الأعراف: ١٨٠.

والحسنى هي البالغة مطلق الحسن بلا حد ولا قيد، قال الإمام القرطبي: (وحسن الأسماء إنما يتوجه بتحسين الشرع لإطلاقها والنص عليها، وانضاف إلى ذلك أنها تقتضي معان حسانا شريفة)[(١)].

وقال الآلوسي: (الحسنى أنيث الأحسن أفعل تفضيل ومعنى ذلك أنها أحسن الأسماء وأجلها لأنبائها عن أحسن المعاني وأشرفها)[(٢)].

ولما كانت أسماء الله في القرآن والسنة ترد على نوعين، إما مطلقة وإما مقيدة، كان الاسم المطلق في دلالته على الحسن والكمال أكبر وأعلى بقياس الأولى من دلالة الاسم المقيد بإضافة أو غيرها، وكذلك فإن دلالة الاسم الأعظم كاسم الجلالة "الله"، واسمي الحي والقيوم دلالتها على الكمال أعلى وأكبر بقياس الأولى من سائر الأسماء الحسنى المطلقة المنفردة.

وقد الله ضرب مثلا في أسمائه الحسنى باسمه الأعظم وهو اسم الجلالة ، فقدمه على اسمه الرحمن فقال: ﴿ قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَۖ أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ ﴾ الإسراء: ١١٠. فما كان مفيدا للمدح والثناء على الله بنفسه من غير إضافة كاسم الله الرحمن وما يماثله في الإطلاق

(١) تفسير القرطبي ١٠/٣٤٣، نشر دار الشعب، القاهرة.
(٢) روح المعاني للألوسي ٩/١٢٠، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت.

كالملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر الخالق الباريء المصور فهي الأسماء الحسنى المطلقة.

- **اقتران الأسماء بالعلو المطلق والفوقية لا ينافي الإطلاق .**

ويدخل في معنى الإطلاق اقتران الاسم بالعلو المطلق؛ لأن معاني العلو جميعها سواء علو الشأن، أو علو القهر، أو علو الذات والفوقية هي في حد ذاتها إطلاق؛ فالعلو يزيد الإطلاق كمالا على كمال وجلالا فوق الجلال .

وقد ذكر الله من أسمائه الحسنى القدير فقال: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٖ قَدِيرٌ ٣٩﴾ التوبة:٣٩. حيث ورد الاسم في الآية مطلقا معرفا ومنونا مرادا به العلمية ومقرونا بمعاني العلو والفوقية.

وفي موضع آخر ذكره مطلقا فقط من غير اقتران بالعلو فقال سبحانه: ﴿ ۞ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَجۡعَلَ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَ ٱلَّذِينَ عَادَيۡتُم مِّنۡهُم مَّوَدَّةٗۚ وَٱللَّهُ قَدِيرٞۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٧﴾ الممتحنة:٧. وعند المقارنة بين الموضعين نجد أن العلو والفوقية على كل شيء لا يحد من إطلاق الوصف، بل يزيده كمالا على كمال، وجمالا فوق الجمال .

ومن ثم فإن كل اسم اقترن بمعاني العلو أو الفوقية فهو مطلق في الدلالة على الحسن والكمال يفيد المدح والثناء على الله ﷻ بنفسه، كقوله تعالى في اسمه المقيت: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ مُّقِيتٗا ٨٥ ﴾ النساء:٨٥، وقوله ﷻ في اسمه الشهيد: ﴿ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ شَهِيدٌ ٤٧ ﴾

سبأ:٤٧، وكذلك اسم الله الحفيظ في قوله تعالى: ﴿ وَرَبُّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ ﴿٢١﴾ ﴾ سبأ:٢١، والرقيب في قوله سبحانه: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ رَّقِيبًا ﴿٥٢﴾ ﴾ الأحزاب:٥٢، والحسيب أيضا في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا ﴿٨٦﴾ ﴾ النساء:٨٦، والمقتدر في قوله ﷻ: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مُّقْتَدِرًا ﴿٤٥﴾ ﴾ الكهف:٤٥، وكذلك القاهر في قوله: ﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٨﴾ ﴾ الأنعام:١٨.

وكذلك أيضا إذا ورد الاسم معرفا بالألف واللام مطلقا بصيغة الجمع والتعظيم، فإنه يزيد الإطلاق عظمة وجمالا وحسنا وكمالا، كما ورد في قوله تعالى: ﴿ فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾ المرسلات:٢٣. وقوله ﷻ: ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾ الحجر:٢٣. وقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ نَادَىٰنَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ ٱلْمُجِيبُونَ ﴿٧٥﴾ ﴾ الصافات:٧٥.

وهذا الشرط ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية ضمن تعريفه للأسماء الحسنى حيث قال: (الأسماء الحسنى المعروفة هي التي يدعى الله بها، وهي التي جاءت في الكتاب والسنة، وهي التي تقتضي المدح والثناء بنفسها) [(١)] .

• شرط الإطلاق لا ينفي التقيد العقلي بالممكنات.

وإذا كانت الأسماء الحسنى لا تخلو في أغلبها من تصور التقييد

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية لشيخ الإسلام ابن تيمية ص١٩.

العقلي بالممكنات في ارتباط آثارها بالمخلوقات كاسم الله الخالق والخلاق والرازق والرزاق؛ أو لا تخلو من تخصيص عقلي ما يتعلق ببعض المخلوقات دون بعض، كالأسماء الدالة على صفات الرحمة والعفو والمغفرة مثل الرحيم والعفو والغفور والغفار؛ فإن ذلك التقييد لا يدخل تحت شرط الإطلاق المذكور، وإنما المقصود هو التقييد بالإضافة الظاهرة في النص التي تستدعي أن يذكر الاسم كما ذكره الله ورسوله ﷺ كالغافر والقابل والشديد في قوله: ﴿ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ ذِي ٱلطَّوۡلِۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ إِلَيۡهِ ٱلۡمَصِيرُ ٣ ﴾ غافر:٣ .

وكذلك الفاطر والجاعل في قوله تعالى: ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ جَاعِلِ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا ﴾ فاطر:١.

والمنزل والسريع في الحديث الذي رواه البخاري من حديث عبد الله بن أبي أوفى ﷺ أن رسول الله ﷺ دعا يوم الأحزاب على المشركين فقال في دعائه: (اللهُمَّ مُنْزِل الكِتَابِ سَرِيعَ الحِسَابِ اللهُمَّ اهْزِمِ الأَحْزَابَ) [(١)].

هذا كله تقييد يجعل حسن الاسم مقرونا بالإضافة الظاهرة في النص، ولو أطلق لا يصح كإطلاق البالغ فيما قيده الله بالإضافة في

(١) رواه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب الدعاء على المشركين بالهزيمة والزلزلة ٣/١٠٧٢ (٢٧٧٥)، ومسلم في كتاب الجهاد والسير، باب استحباب الدعاء بالنصر عند لقاء العدو ٣/١٣٦٣ (١٧٤٢).

قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦۚ قَدۡ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَيۡءٖ قَدۡرٗا ٣﴾ الطلاق:٣.

وأيضا لا يصح إطلاق الخادع في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمۡ﴾ النساء:١٤٢.

وكذلك لا يصح إطلاق اسم العدو دون تقييد كما في قول الله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوّٗا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوّٞ لِّلۡكَٰفِرِينَ ٩٨﴾ البقرة:٩٨.

وكذلك المخزي يذكر كما ورد في قوله سبحانه: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ مُخۡزِي ٱلۡكَٰفِرِينَ ٢﴾ التوبة:٢. وهكذا في سائر الأسماء التي قيدها الله ورسوله ﷺ.

• **أمثلة لأسماء مقيدة لم ينطبق عليها شرط الإطلاق.**

ومن الأسماء التي لم ينطبق عليها شرط الإطلاق المحيي حيث ورد مقيدا في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِيٓ أَحۡيَاهَا لَمُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰٓ﴾ فصلت:٣٩.

والرفيع في قوله ﷻ: ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلۡعَرۡشِ﴾ غافر:١٥. والمتم في قوله: ﴿وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ﴾ الصف:٨.

وكذلك المستعان في قوله تعالى عن يعقوب عليه السلام: ﴿وَٱللَّهُ ٱلۡمُسۡتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ١٨﴾ يوسف:١٨. ولا يرد المستعان في أي موضع من القرآن والسنة إلا مقيدا.

وقد يظن البعض أن الاسم ورد مطلقا فيما رواه البخاري من حديث أبي موسى الأشعري ﷺ لما قال له النبي ﷺ عن عثمان ﷺ: (افْتَحْ لهُ وَبَشِّرْهُ بِالجَنَّةِ عَلَى بَلوَى تُصِيبُهُ، فَإِذَا عُثْمَانُ، فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا قَالَ رَسُول اللهِ ﷺ، فَحَمِدَ اللهَ ثُمَّ قَال: اللهُ المُسْتَعَانُ) [(١)].

والأمر ليس كذلك لأن المقصود هو طلب عثمان ﷺ الاستعانة والصبر على إنجاز مقتضى الوعد أخذا من قول يعقوب ﵇: والله المستعان.

ولذلك شك أبو موسى الأشعري ﷺ في قول عثمان ﷺ هل قال: الله المستعان أم طلب الصبر من الله؟ ففي رواية مسلم عنه أنه قال: (فَذَهَبْتُ فَإِذَا هُوَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، قَال: فَفَتَحْتُ وَبَشَّرْتُهُ بِالجَنَّةِ، قَال: وَقُلتُ الذِي قَال ﷺ فَقَال: اللهُمَّ صَبْرًا أَوِ اللهُ المُسْتَعَانُ) [(٢)]. وفي رواية أحمد: (اللهُمَّ صَبْراً وَعَلى اللهِ التُّكْلاَنُ) [(٣)].

وقد كان الصحابة ﷺ يتأسون بأدعية القرآن كما في حادثة الإفك لما قالت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: (وَاللهِ لئِنْ حَلفْتُ لاَ تُصَدِّقُونِي، وَلئِنِ اعْتَذَرْتُ لاَ تَعْذِرُونِي، فَمَثَلي وَمَثَلكُمْ كَمَثَل يَعْقُوبَ

---

(١) البخاري في فضائل الصحابة ﷺ، باب مناقب عمر ﷺ ٣/ ١٣٥٠ (٣٤٩٠) .

(٢) مسلم في فضائل الصحابة ﷺ، باب من فضائل عثمان ٤/ ١٨٦٧ (٢٤٠٣) .

(٣) مسند الإمام أحمد بن حنبل ٤/٤٠٦ (١٩٦٦١)، وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

وَبَنِيهِ، فَاللهُ الْمُسْتَعَانُ عَلى مَا تَصِفُونَ) (١) .

وكثيرا ما يذكره المفسرون في كلامهم ويدعو به المسلمون في حياتهم اليومية لطلب الاستعانة على حاجة ما، فيذكر أحدهم الاسم مختصرا من غير إضافة وهو يعني الاستعانة المقيدة بقضاء حاجة بعينها، قد ذكر الدعاء بسببها ولأجلها .

ومن الأسماء التي لم ينطبق عليها شرط الإطلاق الفالق والمخرج في قوله: ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰۖ يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴿٩٥﴾ ﴾ الأنعام:٩٥.

والحفي في قوله: ﴿ قَالَ سَلَٰمٌ عَلَيْكَۖ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّيٓۖ إِنَّهُۥ كَانَ بِي حَفِيًّا ﴿٤٧﴾ ﴾ مريم:٤٧. ومن المقيد بالإضافة أيضا الجامع في قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ ﴾ آل عمران:٩.

• **التزام من تتبعوا إحصاء الأسماء الحسنى بشرط الإطلاق.**

عند مراجعة ما قام به العلماء في تتبعهم لإحصاء الأسماء الحسنى، نجد أنهم جميعا يجمعون أولا الأسماء المطلقة من القرآن والسنة، أو من القرآن فقط، فإن عجز أحدهم عن استكمال العدد المشار إليه في حديث أبي هريرة ﷺ، والذي ينص على وجود تسعة وتسعين اسما

---

(١)رواه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: لقد كان في يوسف وأخوته آيات للسائلين ٣/ ١٢٣٩ (٣٢٠٨) .

في القرآن والسنة، أدخل بعضا من الأسماء المضافة والمقيدة وترك أكثرها، وهذا الأمر نجده واضحا جدا في إحصائهم جميعا.

وقد كان ابن حزم الأندلسي من أشد الناس التزاما بجمع الأسماء المطلقة، وكان في استطاعته أن يحصي ما شاء من الأسماء المقيدة ليجعل العدد تسعة وتسعين، لكنه لم يفعل كما فعل غيره التزاما بمنهجه في إحصاء الأسماء الحسنى، ولذلك فضل أن يترك الأمر لمن جاء بعده، فذكر نيفا وثمانين اسما اعتقدها جميعا أسماء مطلقة، تفيد المدح والثناء على الله بنفسها، وأنها ثابتة بنصها وصيغتها في الكتاب والسنة.

قال ابن حزم رحمه الله: (فَصَحَّ أَنَّهُ لاَ يَحِل لأَحَدٍ أَنْ يُسَمِّيَ اللهَ تَعَالى إلاَّ بِمَا سَمَّى بِهِ نَفْسَهُ، وصَحَّ أَنَّ أَسْمَاءَهُ لاَ تَزِيدُ على تِسْعَةٍ وتِسْعِينَ شيئا لقَولهِ عليه السلام: مِائَةً إلاَّ واحِدًا، فَنَفَى الزِّيَادَةَ وأَبْطَلَهَا، لكِنْ يُخْبِرُ عنه بِمَا يَفْعَل تَعَالى. وجَاءَتْ أَحَادِيثُ في إحْصَاءِ التِّسْعَةِ والتِّسْعِينَ أَسْمَاءٌ مُضْطَرِبَةٌ لاَ يَصِحُّ منها شَيْءٌ أَصْلاً، فَإِنَّمَا تُؤْخَذُ من نَصِّ القُرْآنِ ومِمَّا صَحَّ عن النبي ﷺ وقد بَلَغَ إحْصَاؤُنَا منها إلى ما نَذْكُرُ) (١).

ومن نظر في الأسماء التي ذكرها ابن حزم وجد أنه استبعد من الأسماء المشهورة الأسماء المقيدة وهي: المنتقم والبديع والرافع والنور

(١) المحلى لأبي محمد بن حزم ٨/٣١ نشر دار الآفاق الجديدة، بيروت .

والمحيي والجامع والهادي وذُو الجَلاَل وَالإكْرَامِ. فلم يرد ذكرها في الأسماء التي جمعها في حين أدخل في الأسماء الحسنى مما لم يرد في الأسماء المشهورة واحدا وعشرين اسما جميعا مطلق ثابت صحيح بصيغته التوقيفية وهي: الأَكْرَمُ الرَّبُّ الإلهُ القَرِيبُ الشَّاكِرُ القَاهِرُ القَدِيرُ الأَحَدُ الأَعْلى الخَلاقُ المَلِيكُ السَّيِّدُ السُبُّوحُ الوتْرُ المِحْسَنُ الجَمِيل الرَفِيقُ المُسَعِّرُ المُبِينُ الشَّافِي المُعْطِي .

وقد أبقى ابن حزم على الأسماء التوقيفية المطلقة الواردة في الأسماء المشتهرة وهي: اللهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ العَلِيمُ الحَكِيمُ الكَرِيمُ العَظِيمُ الحَلِيمُ القَيُّومُ السَّلاَمُ التَّوابُ الوهَّابُ السَّمِيعُ المُجِيبُ الواسِعُ العَزِيزُ الآخِرُ الظَّاهِرُ الكَبِيرُ الخَبِيرُ البَصِيرُ الغَفُورُ الشَّكُورُ الغَفَّارُ القَهَّارُ الجَبَّارُ المُتَكَبِّرُ المُصَورُ البَرُّ المُقْتَدِرُ البَارِي العَلِيُّ الغَنِيُّ الوليُّ القَوِيُّ الحَيُّ الحَمِيدُ المَجِيدُ الودُودُ الصَّمَدُ الواحِدُ الأَول المُتَعَال الخَالقُ الرَّزَّاقُ الحَقُّ اللطِيفُ الرؤوف العَفُو الفَتَّاحُ المَتِينُ المُؤْمِنُ المُهَيْمِنُ البَاطِنُ القُدُّوسُ المَلكُ القَابِضُ البَاسِطُ المُقَدِّمُ المُؤَخِّرُ.

ولم يوفق ابن حزم في إدراج اسم الدهر لعدم دلالته على الوصف ولأنه من إضافة المخلوق لخالقه.

وكذلك الأَكْبَرُ والأَعَزُّ ظنا منه أنها وردت معرفة بالألف واللام في رواية مرفوعة والأمر ليس كذلك، فالأكبر ورد معرفا بالألف واللام في حديث ضعيف رواه أبو داود من حديث زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ ﷺ قَال: (كَانَ رَسُول اللهِ ﷺ يَقُول فِي دُبُرِ صَلاتِهِ: اللهُمَّ رَبَّنَا وَرَبَّ كُل شَيْءٍ، أَنَا

شَهِيدٌ أَنَّكَ أَنْتَ الرَّبُّ وَحْدَكَ لا شَرِيكَ لكَ. اللهُمَّ رَبَّنَا وَرَبَّ كُل شَيْءٍ، أَنَا شَهِيدٌ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولكَ. اللهُمَّ رَبَّنَا وَرَبَّ كُل شَيْءٍ، أَنَا شَهِيدٌ أَنَّ العِبَادَ كُلهُمْ إِخْوَةٌ. اللهُمَّ رَبَّنَا وَرَبَّ كُل شَيْءٍ اجْعَلنِي مُخْلصًا لكَ وَأَهْلي فِي كُل سَاعَةٍ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، يَا ذَا الجَلال وَالإِكْرَامِ اسْمَعْ وَاسْتَجِبْ. اللهُ أَكْبَرُ الأَكْبَرُ. اللهُمَّ نُورَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ. قَال سُليْمَانُ بْنُ دَاوُدَ: رَبَّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ اللهُ أَكْبَرُ الأَكْبَرُ. حَسْبِيَ اللهُ وَنِعْمَ الوَكِيل. اللهُ أَكْبَرُ الأَكْبَرُ) (١).

ولو صح هذا الحديث لكان اسم الأكبر من أسماء الله المطلقة ولكنه حديث ضعيف.

وأما اسم الأعز فلم يثبت مرفوعا وإنما ورد موقوفا على بعض الصحابة، وقد تقدم ذكره بما يغني عن إعادته.

ومن راجع جمع العلامة ابن حجر وجد أنه رحمه الله كان ينكر على كل من أخذ الأسماء اشتقاقا، وكل من لم يلتزم ثبوت النص وعلمية الاسم وشرط الإطلاق.

ثم إنه كما تقدم أخذ يعتذر عما أدخله في إحصائه من الأسماء المقيدة بعد أن أنكر على محمد بن إبراهيم الزاهد أنه أدخل أسماء

(١) رواه أبو داود في كتاب الوتر، باب ما يقول الرجل إذا سلم ٢/٨٣ (١٥٠٨)، والنسائي في عمل اليوم والليلة، ثواب من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة ٦/٣٠ (٩٩٢٩)، وضعفه الألباني، وانظر ضعيف أبي داود ١/١٤٨(٣٢٥).

مضافة ومقيدة، ثم ألزمه بإحصاء جميع الأسماء المقيدة بالإضافة لو أراد اتباع المنهج الصحيح الذي ينبغي أن يكون، وذلك حين أشار إلى أن محمد الزاهد ذكر من المضاف اسم الفالق، وكان يلزمه أن يذكر القابل.

ولما عجز ابن حجر عن إحصاء سبعة وعشرين اسما مطلقا من القرآن ليضيفها إلى الاثنين والسبعين اسما المطلقة التي انتقاها هو من الأسماء المشهورة ورآها صحيحة، ولما لم يجد في القرآن من الأسماء المطلقة إلا خمسة عشر اسما فقط، اضطر إلى مخالفة منهجه في إدخال بعض الأسماء المضافة ليكمل التسعة والتسعين ويترك البعض، فأخذ يعتذر عن ذلك، وكأنه يقول: لو احتج عليَّ أحد بأنني أدخلت المضاف في إحصائي للأسماء، فسأحتج عليه أيضا بأن الوليد بن مسلم فعل ذلك في الأسماء المشهورة التي أدرجها في الحديث ورواها عنه الترمذي، وبقيت قرونا طويلة لم يحتج عليه أحد فيها.

ومن تتبع جمع المعاصرين كالشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله في كتابه القيم: "القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى" وجد أنه اعتمد في منهج الإحصاء على تتبع ما ورد في القرآن وصحيح السنة من الأسماء التوقيفية التي وردت بنصها مطلقة غير مقيدة إلا في بعض الأسماء التي تردد في إدخالها كما قال رحمه الله في علة تردده في إدخال اسم الله الحفي فقال: (وإن كان عندنا تردد في إدخال الحفي لأنه إنما ورد مقيدا في قوله تعالى عن إبراهيم عليه السلام:

﴿إِنَّهُۥ كَانَ بِى حَفِيًّا ﴿٤٧﴾﴾ مريم:٤٧) [1].

مع غض النظر عن إدخاله العالم والحافظ والمحيط حيث اعتقدها مطلقة، وهي ليست كذلك .

وكذلك الشيخ عبد المحسن العباد في كتابه: "قطف الجنى الداني"، والشيخ عبد الله صالح الغصن، والشيخ علوي بن عبد القادر السقاف حفظهم الله جميعا التزموا في المقام الأول بإحصاء ما ورد في النص بصيغة الاسم مطلقا من غير تقييد، حتى بلغ إحصاء كل منهم للأسماء المطلقة ما يقارب بضعا وتسعين اسما، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على أن شرط الإطلاق هو الأصل عندهم وعند غيرهم في جمع الأسماء الحسنى، وهذا واضح جدا لكل من له عينان.

- **أنواع التقييد في الأسماء الوارد في الكتاب والسنة.**

إذا لم يرد الاسم مطلقا يفيد المدح والثناء على الله بنفسه، فإنه اسم مقيد من أسماء الله يفيد المدح والثناء على الله بغيره، ولا بد من ذكره على وضعه الذي ورد به التوقيف.

وإذا كان الاسم قد ورد في موضع مطلقا يفيد المدح والثناء على الله بنفسه، وورد أيضا في موضع آخر مقيدا؛ فإنه لا يذكر في الأسماء المقيدة لدلالة الاسم المطلق عليه؛ فالمطلق يتضمن المقيد وليس العكس .

---

(١) القواعد المثلي ص١٦، نشر دار الأرقم، الطبعة الأولى، الكويت ١٤٠٦هـ .

ومثال ذلك اسم الله السميع البصير، كل منهما ورد مطلقا معرفا بالألف واللام في قول الله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١﴾ الشورى:١١. وورد اسم الله السميع مقيدا بالدعاء في قول الله تعالى عن نبيه زكريا عليه السلام: ﴿قَالَ رَبِّ هَبۡ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةٗ طَيِّبَةًۖ إِنَّكَ سَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ ٣٨﴾ آل عمران:٣٨. وكذلك اسمه البصير ورد مقيدا بالعباد في قوله تعالى: ﴿فَإِنۡ أَسۡلَمُواْ فَقَدِ ٱهۡتَدَواْۖ وَّإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا عَلَيۡكَ ٱلۡبَلَٰغُۗ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِٱلۡعِبَادِ ٢٠﴾ آل عمران:٢٠.

ومن ثم لم يذكر في الأسماء المقيدة سميع الدعاء، ولا بصير بالعباد لأن هذه الأسماء وإن كانت مقيدة إلا أن إطلاق اسم السميع والبصير يشملها ويتضمنها على أي تقييد كان .

وكذلك اسمه اللطيف ورد مطلقا في قول الله تعالى: ﴿أَلَا يَعۡلَمُ مَنۡ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ ١٤﴾ الملك:١٤. وورد الاسم مقيدا في قوله سبحانه: ﴿إِنَّ رَبِّي لَطِيفٞ لِّمَا يَشَآءُۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡحَكِيمُ ١٠٠﴾ يوسف:١٠٠.

وكذلك قول الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَطِيفُۢ بِعِبَادِهِۦ يَرۡزُقُ مَن يَشَآءُۖ وَهُوَ ٱلۡقَوِيُّ ٱلۡعَزِيزُ ١٩﴾ الشورى:١٩.

وعليه لا يذكر في الأسماء المقيدة اللطيف لما يشاء، ولا اللطيف بعباده، لأن هذه الأسماء وإن كانت مقيدة إلا أن إطلاق اللطيف يشملها ويتضمنها على أي تقييد كان .

وقس على ذلك اسم الله الواسع حيث ورد مطلقا في قول الله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿١١٥﴾ ﴾ البقرة:١١٥. وقد ورد الاسم مقيدا في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ وَٰسِعُ ٱلْمَغْفِرَةِ ﴾ النجم:٣٢. ولم يذكر واسع المغفرة في الأسماء المقيدة لأن إطلاق اسم الواسع يشملها .

وقد ورد اسم الرب مطلقا في قول الله تعالى: ﴿ سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ﴿٥٨﴾ ﴾ يس:٥٨. وقوله: ﴿ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ ﴿١٥﴾ ﴾ سبأ:١٥.

وورد الاسم مقيدا في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ ﴾ البقرة:٢١ . فلم يذكر الرب في الأسماء المقيدة .

ومن ثم فإن الاسم إذا ورد مطلقا فلا يذكر ضمن الأسماء المقيدة، سواء كان وروده مضافا كالسميع في صيغة سميع الدعاء، والبصير في صيغة بصير بالعباد، أو كان وروده في المضاف إليه كالخالق في صيغة أحسن الخالقين، والرازق في صيغة خير الرازقين، والوارث في صيغة خير الوارثين، لأن الأسماء المطلقة تشملها وتتضمنها على أي تقييد كان، كما أن الأسماء المطلقة يمكن تقييدها وليس العكس .

وإذا ورد الاسم مقيدا مع اختلاف ما قيد به اعتبر اسما واحدا كالجامع والجاعل والشديد والأشد والسريع والأهل والمنزل.. كل منها اسم مقيد ولو تنوع المضاف إليه.

وكذلك إذا ذكر الاسم المقيد بتركيب لاسم من الأسماء الخمسة

مضافا إلى الوصف الذي تضمنه اسم مطلق أو مقيد، فلا يذكر في الأسماء المقيدة، لأن ذكر الاسم يشمله ويتضمن الدلالة عليه .

ومثال ذلك تضمن اسم الرحيم لذي الرحمة، والقوي لذي القوة، والغفور لذي مغفرة، والملك الذي الملكوت، والجبار لذي الجبروت، والمتكبر لذي الكبرياء، والعظيم لذي العظمة، والمنتقم من أعدائه لذي انتقام.. الخ .

ومما ينبغي أن نتنبه له أن التقيد الوارد في أسماء الله المقيدة الثابتة بنصها في الكتاب والسنة على عدة أنواع:

النوع الأول: التقييد الصريح كما في قول الله تعالى: ﴿ إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾ السجدة:٢٢. فاسمه المنتقم مقيد بالمجرمين، ولا يصح الإطلاق الذي يتناول جميع الناس كالأنبياء والمرسلين؛ لأنه يناقض معنى الحسن في أسمائه تعالى.

ويقاس على ذلك التقييد في اسم الخادع؛ فإنه مقيد بخداع المنافقين ولا يجوز بغير ذلك، وكذلك عدو الكافرين ومخزيهم ومهلكم ومعذبهم.. الخ، فمثل هذا النوع من التقييد ينبغي أن يذكر كما ورد النص به؛ مقرونا فيه الاسم بغيره من أنواع الإضافة أو التقييد أو التخصيص .

ومثال التقييد الصريح أيضا ما ورد في الحفي والصاحب والخليفة وغير ذلك من الأسماء، فإن الله ﷻ هو الحفي بإبراهيم عليه السلام، وهو

الصَّاحِبُ في السَّفَرِ، والخليفة في الأهل، والغالب عَلَى أَمْرِهِ، والفعال لما يريد، والقائم على كل نفس بما كسبت، وهو كاشف الضر، وهو المقلب لقلوبنا، والمصرف والمثبت لها، وهو المستعان على أمورنا، وهو الناصر لأنبيائه، والصانع لما شاء، والمحيط بكل شيء .. الخ .

النوع الثاني: التقييد بالإضافة، والأسماء فيه تفيد المدح والثناء على الله بذكر المضاف إليه كما في اسمه الشديد، حيث أضافه للعقاب والمحال، فهو سبحانه شديد العقاب والمحال، ومثله أهل التقوى والمغفرة، وجامع الناس وبديع السماوات ونورها وفاطرها وقيمها وجاعلها.. الخ، وخير الحافظين والحاكمين والراحمين .. وكذلك ذو المضافة إلى وصف من أوصاف الله، أو خلق من خلقه كذي الجلال والإكرام وذي العرش وذي المعارج.. الخ .

النوع الثالث: التقييد الظاهر في سياق النص كما ورد في اسمه الزارع والمنزل والمنشيء في قوله تعالى: ﴿ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ ﴿٦٣﴾ ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ ﴿٦٤﴾ ﴾ الواقعة:٦٣/٦٤.

وقوله سبحانه: ﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ٱلْمَآءَ ٱلَّذِى تَشْرَبُونَ ﴿٦٨﴾ ءَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ ٱلْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ ٱلْمُنزِلُونَ ﴿٦٩﴾ ﴾ الواقعة:٦٨/٦٩.

وقوله ﷻ: ﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى تُورُونَ ﴿٧١﴾ ءَأَنتُمْ أَنشَأْتُمْ شَجَرَتَهَآ أَمْ نَحْنُ ٱلْمُنشِـُٔونَ ﴿٧٢﴾ ﴾ الواقعة:٧١/٧٢. فالزارع اسم مقيد في النص بما يحرثون، ولا يقال زراعة لما نبت في الصحراء من غير حرث أو إرواء.

والمنزل اسم مقيد في النص بالماء الذي يشربون، وكذلك المنشيء اسم مقيد في النص بالنار التي يشعلونها.

وقس على ذلك الموسع والماهد، فهما اسمان مقيدان في صريح النص بالسماء والأرض كما ورد في قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴿٤٧﴾ وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ ﴿٤٨﴾ ﴾ الذاريات:٤٧/٤٨.

• الدليل على أنه يلزم لإحصاء الأسماء دلالتها على الوصف.

لا بد لإحصاء الاسم من دلالته على الوصف، وأن يكون اسما على مسمى؛ فأسماء الله ﷻ لا تكون حسنى وهي بلا معنى، فلا بد من دلالتها على المعنى الذي تضمنه كل اسم من أسماء الله والذي يختلف عن الآخر، ودليل ذلك قول الله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ﴾ الأعراف:١٨٠.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وليس في أسمائه الحسنى إلا اسم يمدح به، ولهذا كانت كلها حسنى، والحسنى بخلاف السوأى، فكلها حسنة، والحسن محبوب ممدوح) [١] .

كما أن الأسماء الجامدة لا مدح فيها، ولا دلالة لها على الثناء، ويلزم أيضا من كونها جامدة أنه لا معنى لها، ولا قيمة لتعدادها أو الدعوة إلى إحصائها. ويترتب على ذلك أيضا رد حديث أبي هريرة

(١) منهاج السنة النبوية لابن تيمية ٥/٤٠٩، نشر مؤسسة قرطبة.

ﷺ الذي ورد في الصحيحين أن رسول الله ﷺ قال: (إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إِلاَّ وَاحِدًا مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ) [١] .

كما أن الله ﷻ بين أن أسماءه الحسنى أعلام تدل على ذاته، وهي أيضا أوصاف تدل على معاني الكمال، فقال سبحانه في الدلالة على علميتها: ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ الإسراء:١١٠. فكلها تدل على مسمى واحد، ولا فرق بين الرحمن، أو الرحيم، أو الملك، أو القدوس، أو السلام، أو المؤمن، أو المهيمن، أو العزيز، أو الجبار، أو المتكبر إلى آخر ما ذكر من أسمائه الحسنى في الدلالة على ذاته، فهي من جهة العلمية مترادفة.

أما من جهة دلالة الأسماء الحسنى على الوصفية فهي متنوعة ومختلفة، قال الله تعالى في الدلالة على وصفيتها: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ﴾ الأعراف:١٨٠.

ووجه الاستدلال أن دعاء الله بها مرتبط بحال العبد ومطلبه وما يناسب حاجته واضطراره، من ضعف أو فقر، أو ظلم أو قهر، أو مرض أو جهل، أو غير ذلك من أحوال العباد، والتي لا تخرج على اختلاف تنوعها عما أظهر لهم من أسمائه الحسنى .

---

(١) رواه البخاري في كتاب التوحيد، باب إن لله مائة اسم إلا واحدا ٦/٢٦٩١ (٦٩٥٧)، ومسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة، باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها ٤/٢٠٦٣ (٢٦٧٧).

ولولا يقين العبد الفقير عند دعائه أن الله ﷻ غني قدير موصوف في غناه بأنه لا مثيل له ولا نظير، ما التجأ إليه أو دعاه، والله ﷻ بين أنه يجيب المضطر إذا دعاه ويكشف السوء لكمال أسمائه وصفاته، ولانفراده عن عباده بالإلهية المطلقة كما قال سبحانه: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٦٢﴾﴾ النمل:٦٢. فعلم العقلاء أنه لا يجيب المضطر إذا دعاه وهو عاجز لا صفة له مطلقا .

وقد ذكر ابن القيم في تعريفه بمنهج السلف الصالح في أسماء الله الحسنى أن الأسماء لها اعتباران: اعتبار من حيث الذات، واعتبار من حيث الصفات، فهي أعلام وأوصاف، وهي بالاعتبار الأول مترادفة وبالاعتبار الثاني متباينة، والوصف بها لا ينافي العلمية بخلاف أوصاف العباد فإنها تنافي علميتهم[١] .

الرحمن اسمه تعالى ووصفه، لا تنافي اسميته وصفيته، فمن حيث هو صفة جرى تابعا على اسم الله، ومن حيث هو اسم ورد في القرآن علما غير تابع، وكذلك فإن الأسماء مشتقة من الصفات إذ الصفات مصادر الأسماء الحسنى[٢] .

---

(١) بدائع الفوائد لابن القيم ١/١٧٠ نشر مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة.

(٢) انظر مدارج السالكين لابن القيم ١/٢٨ نشر دار الكتاب العربي، بيروت، وشرح قصيدة الإمام ابن القيم، لأحمد بن إبراهيم بن عيسى ١/١٤، نشر المكتب الإسلامي، بيروت.

وقد سبق بيان ما استقبحه أهل العلم من مذهب المعتزلة في إثبات الأسماء ونفي دلالتها على الصفات، لأن معنى ذلك أنهم أثبتوا وجود الذات فقط، وجعلوا أسماء الله ﷻ الدالة عليها أسماء فارغة من الأوصاف، أو أسماء بلا مسمى فقالوا: هو العليم بلا علم، والسميع بلا سمع والبصير بلا عين.

ومعلوم من مذهب السلف أن أسماء الله في دلالتها على الصفات لا تشبه أسماء المخلوقين في دلالتها، فقد يسمى الإنسان سعيدا وهو حزين، أما رب العزة والجلال فهو الغني الذي اتصف بالغنى دون الفقر، وهو القوي الذي اتصف بالقوة لا الضعف، وهو السميع الذي اتصف بالسمع تعالى الله عن ضدها، وهكذا في سائر الأسماء والصفات، ولهذا كانت أسماؤه حسنى وعظمى، ولا تكون حسنى وعظمى بغير ذلك، ومن ثم فإن دلالة الاسم على الوصف شرط من شروط الإحصاء .

- **مثال ما لم يتحقق فيه دلالة الاسم على الوصف.**

أما مثال ما لم يتحقق فيه دلالة الاسم على الوصف من الأسماء الجامدة ما ورد في عند البخاري من حديث أَبِي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: (قَالَ اللهُ ﷻ: يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ يَسُبُّ الدَّهْرَ وَأَنَا الدَّهْرُ بِيَدِي الأَمْرُ أُقَلِبُ اللَيْلِ وَالنَّهَارَ) (١) .

(١) رواه البخاري في التفسير، باب: وما يهلكنا إلا الدهر ٤/١٨٢٥ (٤٥٤٩)، ومسلم في الألفاظ من الأدب، باب النهى عن سب الدهر ٤/١٧٦٢ (٢٢٤٦).

اسم الدهر ذكره ابن حزم في الأسماء استنادا لهذا الحديث[1]. والأمر ليس كذلك؛ والسبب في ذلك أن الدهر اسم جامد لا يتضمن وصفا يفيد المدح والثناء على الله بنفسه.

قال ابن حجر العسقلاني: (وقال عياض: زعم بعض من لا تحقيق له أن الدهر من أسماء الله وهو غلط؛ فإن الدهر مدة زمان الدنيا، وعرفه بعضهم بأنه أمد مفعولات الله في الدنيا، أو فعله لما قبل الموت، وقد تمسك الجهلة من الدهرية والمعطلة بظاهر هذا الحديث واحتجوا به على من لا رسوخ له في العلم، لأن الدهر عندهم حركات الفلك وأمد العالم ولا شيء عندهم ولا صانع سواه، وكفى في الرد عليهم قوله في بقية الحديث: أنا الدهر أقلب ليله ونهاره، فكيف يقلب الشيء نفسه ! تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا) [2].

ويلحق بذلك أيضا الحروف المقطعة في أوائل السور والتي اعتبرها البعض من أسماء الله ﷻ، حيث قيل: هي اسم الله الأعظم إلا أنا لا نعرف تأليفه منها، وقيل: هي أسماء لله أقسم بها، وقال آخرون: الم، الألف من الله، واللام من جبريل، والميم من محمد ﷺ .

وقيل أيضا: الألف مفتاح اسمه الله، واللام مفتاح اسمه اللطيف والميم مفتاح اسمه المجيد، وقيل أيضا: الم تعني أنا الله أعلم، والر أنا الله

---

(١) المحلى لابن حزم ٨/٣١، والفصل في الملل والنحل ٢/١١٢.

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ١٠/ ٥٦٦.

أرى، والمص أنا الله أفصل فالألف تؤدي عن معنى أنا، واللام تؤدي عن اسم الله، والميم تؤدي عن معنى أعلم. وهذه كلها آراء اجتهادية ليست مبنية على حديت ثابت مرفوع [(١)] .

والأعجب من ذلك قول العكبري: (هذه الحروف المقطعة كل واحد منها اسم، فألف اسم يعبر به عن مثل الحرف الذي في قال، ولام يعبر بها عن الحرف الأخير من قال، وكذلك ما أشبهها، والدليل على أنها أسماء أن كلا منها يدل على معنى في نفسه، وهي مبنية، لأنك لا تريد أن تخبر عنها بشيء، وإنما يحكى بها ألفاظ الحروف التي جعلت أسماء لها، فهي كالأصوات نحو غاق في حكاية صوت الغراب) [(٢)] .

وقد ذكر القاضي أبو بكر بن العربي بطلان مثل هذا الكلام فقال: (ومن الباطل علم الحروف المقطعة في أوائل السور) [(٣)] .

وقال الإمام السيوطي: (وقد تحصل لي فيها عشرون قولا وأزيد، ولا أعرف أحدا يحكم عليها بعلم، ولا يصل منها إلى فهم، والذي أقوله إنه لولا أن العرب كانوا يعرفون أن لها مدلولا متداولا بينهم

---

(١) انظر تفسير القرطبي ١/١٥٥ نشر دار الشعب، القاهرة، والبرهان في علوم القرآن للزركشي ١/١٧٢ نشر دار المعرفة، بيروت.

(٢) التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ١/١٤، نشر مطبعة الحلبي.

(٣) الاتقان في علوم القرآن للسيوطي ٢/٢٦.

لكانوا أول من أنكر ذلك على النبي ﷺ، بل تلي عليهم حم فصلت وص وغيرهما فلم ينكروا ذلك، بل صرحوا بالتسليم له في البلاغة والفصاحة مع تشوفهم إلى عثرة وغيرها وحرصهم على زلة؛ فدل على أنه كان أمرا معروفا بينهم لا إنكار فيه) (١).

ولا يعني القول باشتراط دلالة الاسم على الوصف جواز اشتقاق الأسماء من صفات الذات والأفعال من جهة التكليف ومخالفة التوقيف؛ لأن الاشتقاق ليس من حق أحد إلا رب العزة والجلال، والمرجعية في ذلك إلى النص الشرعي دون القياس العقلي أو التلاقي في التولد اللغوي.

وقد تقدم أن من قال من أهل العلم بأن أسماء الله مشتقة من الصفات والأفعال ليس مراده سوى أنها تلاقي مصادرها اللغوية في اللفظ والمعنى، لا أنها متولدة منها وصادرة عنها صدور الفرع عن أصله، وأن تسمية النحاة المصدر والمشتق منه أصلا وفرعا ليس معناه أن أحدهما تولد من الآخر؛ وإنما هو باعتبار أن أحدهما متضمن للآخر وزيادة، فالاشتقاق هنا ليس اشتقاقا ماديا أو تشبيها يحكم فيه على أسماء الخالق بما يحكم أسماء المخلوقين، وإنما هو اشتقاق لغوي متلازم بين الاسم والفعل والوصف؛ ولا محذور في القول باشتقاق أسماء الله الحسنى على هذا المعنى، مع التنبيه على أن حق التسمية

---

(١) السابق ٢/٢٦ .

تكون المرجعية فيه إلى تسمية الله لنفسه أو تسمية نبيه ﷺ، وأن الأسماء الحسنى أزلية أولية بأولية الذات [١] .

(١) انظر بتصرف شرح قصيدة ابن القيم لأحمد بن إبراهيم ١٢/١ .